TRENDS GLOBAL
تـرينـدز جلـوبـال

JORDAN VIRTUAL OFFICE

رؤى ليفانتين

LEVANTINE INSIGHTS

Magazine

أغسطس

2026

العدد الثالث

Issue No. 3

المقدّمة

يمر المشرق العربي بمرحلة مفصلية تتقاطع فيها التحولات الجيوسياسية مع التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة، لتعيد رسم ملامح المنطقة، وتفرض أسئلة جديدة حول مستقبلها. وفي هذا السياق، يأتي العدد الثاني من «رؤى ليفانتين» ليقدم قراءة تحليلية معمقة لأبرز القضايا التي تشغل دول بلاد الشام، من الأمن والحدود إلى الاقتصاد والمعرفة والتحول الرقمي.

ومن خلال هذا العدد، نسعى إلى استشراف الفرص الكامنة وسط التحديات، وإبراز أهمية التعاون الإقليمي والشراكات التنموية في بناء مستقبل أكثر استقرارًا وقدرة على التكيف مع المتغيرات العالمية. فالمشرق العربي لا يقف اليوم عند مفترق طرق فحسب، بل يمتلك أيضًا مقومات التحول إلى فضاء أكثر ترابطًا وفاعلية في معادلات القرن الحادي والعشرين.

إعادة بناء المؤسّسة التشريعية في سوريا: مجلس الشعب الجديد ورهانات المرحلة الانتقالية

المقدّمة

بعد أكثر من عقد من التحولات العميقة التي أعادت رسم المشهد السياسي السوري، تدخل البلاد مرحلة جديدة من بناء مؤسسات الدولة، تتقدّمها السلطة التشريعية باعتبارها أحد الأعمدة الأساسية في أي عملية انتقال سياسي. وفي هذا السياق، جاء تشكيل مجلس الشعب الجديد ليشكّل محطة مفصلية في مسار إعادة تنظيم الحياة الدستورية والمؤسّساتية، بعد سنوات فَرضت فيها الحرب أولويات مختلفة على الدولة والمجتمع.

ولا تكمن أهمية المجلس في كونه أول مؤسّسة تشريعية تُستكمل بعد سقوط النظام السابق فحسب، بل أيضًا في طبيعة المرحلة التي جاء فيها، حيث تتقاطع تحديات إعادة الإعمار مع ضرورة تحديث التشريعات، واستعادة الثقة بالمؤسسات، وإيجاد بيئة قانونية أكثر استقرارًا لجذب الاستثمار وتحفيز النمو الاقتصادي. ومن هنا، فإن المجلس الجديد لا يُمثّل مجرد هيئة لإقرار القوانين، بل يُعدّ أحد أهم أدوات إدارة المرحلة الانتقالية، ورسم ملامح الدولة السورية خلال السنوات المقبلة.

يُمثّل تشكيل المجلس كذلك اختبارًا لقدرة الدولة على الانتقال من إدارة الأزمات إلى بناء المؤسّسات. فالدول الخارجة من النزاعات لا تقاس فقط بقدرتها على تحقيق الاستقرار الأمني، وإنّما بمدى نجاحها في إعادة تشغيل مؤسساتها الدستورية وفق قواعد واضحة تضمن الاستمرارية والكفاءة والتمثيل أيضًا. وفي هذا الإطار، ينظر إلى مجلس الشعب الجديد بوصفه بداية لمرحلة مؤسّسية جديدة تتطلب تشريعات عصرية قادرة على مواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والإقليمية.

مجلس جديد... بأرقام مختلفة

يحمل المجلس الجديد مجموعة من المؤشرات التي تعكس اختلافه عن المجالس السابقة، سواء من حيث آلية التشكيل، أو حجم التمثيل أو طبيعة المرحلة التي سيعمل خلالها.

وتشير البيانات الرسمية إلى أن المجلس يتكون من 210 أعضاء، بزيادة ملحوظة مقارنة بالمجلس السابق الذي ضم 150 عضوًا؛ أي بارتفاع نسبته 40% في عدد المقاعد، وهو ما يهدف إلى توسيع قاعدة التمثيل الجغرافي والقطاعي داخل المؤسّسة التشريعية[1].

ويتوزع أعضاء المجلس على النحو الآتي:

140 عضوًا جرى اختيارهم عبر هيئات ناخبة محلية، بما يمثل 66.7% من إجمالي الأعضاء.

70 عضوًا جرى تعيينهم بمرسوم رئاسي، بما يعادل 33.3% من المجلس.

30 مدة الولاية 30 شهرًا قابلة للتمديد إلى حين استكمال الاستحقاقات الدستورية، وإقرار قانون انتخابي دائم.

يَعقِد المجلس أولى جلساته لانتخاب مكتبه الدائم، وبدء ممارسة صلاحياته التشريعية خلال المرحلة الانتقالية.

وتوضّح هذه الأرقام أن اللجنة العليا للانتخابات بالتنسيق مع رئاسة الجمهورية اتجهت إلى اعتماد صيغة تجمع بين التمثيل المحلّي وإتاحة مساحة لاختيار شخصيات ذات خبرات نوعية عبر التعيين، بما يسمح بإدخال اختصاصات قد لا تصل بالضرورة عبر المسار الانتخابي.

فلسفة التعيين... لماذا احتفظت الرئاسة بثلث المقاعد؟

من أبرز السمات التي ميّزت تشكيل المجلس الجديد تخصيص ثلث المقاعد (70 مقعدًا) للتعيين المباشر. وقد أوضحت اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب أن الهدف من هذه الآلية هو تحقيق توازن بين التمثيل المجتمعي والخبرات التخصصية، وإتاحة المجال أمام شخصيات يصعب تمثيلها من خلال الهيئات الناخبة وحدها، مثل الأكاديميين، والخبراء الاقتصاديين، والأطباء، والمهندسين، والمثقفين، ورواد الأعمال، إلى جانب شخصيات مجتمعية لها أدوار بارزة خلال السنوات الماضية.

وفي المؤتمر الذي أُعلِن خلاله عن قائمة المعيّنين، أكدت اللجنة أن الاختيارات استندت إلى معيارين رئيسيّين: الخبرة والكفاءة من جهة، والإسهام الوطني والمجتمعي من جهة أخرى، في محاولة لتكوين مجلس يجمع بين الخبرة العملية والتمثيل المجتمعي[2].

الكفاءة قبل السياسة

أحد أهم المؤشرات في المجلس الجديد يتمثل في تنوع الخلفيات العلمية والمهنية للأعضاء. فبدلًا من الاقتصار على الشخصيات السياسية التقليدية، ضمّت قائمة التعيينات خبرات في مجالات متعدّدة، من بينها:

- أساتذةُ جامعاتٍ وباحثون.
- قانونيّون وقضاة.
- أطباء واستشاريّون في القطاع الصحي.
- مهندسون وخبراء في البنية التحتية.
- رجالُ أعمالٍ ومستثمرون.
- ممثّلون عن غرف التجارة والصناعة.
- شخصيات ثقافية وفنية.
- ناشطون في العمل المجتمعي والإدارة المحلية.

وتشير البيانات الرسمية إلى أن قائمة التعيينات تضم 23 شخصية مجتمعية و47 من أصحاب الاختصاصات المهنية، بينهم17 يحملون درجة الدكتوراه، و12 يحملون درجة الماجستير[3]، وهو ما يعكس توجّهًا واضحًا نحو تعزيز حضور الكفاءات العلمية داخل المؤسّسة التشريعية. كما أسهمت التعيينات الرئاسية في تعزيز تمثيل المرأة داخل مجلس الشعب، إذ شملت قائمة التعيينات 15 امرأة. وتشير البيانات الرسمية السورية إلى أن إجمالي عدد النساء في المجلس بلغ 21 عضوة؛ أي ما يقارب 10.5% من إجمالي الأعضاء[4].

ولا يقتصر هذا التنوع على التخصصات الأكاديمية، بل يمتد إلى تنوع الخبرات العملية، بما يسمح بوجود رؤى مختلفة عند مناقشة التشريعات المرتبطة بالاقتصاد، والاستثمار، والطاقة، والتعليم، والصحة، والتحول الرقمي، والإدارة المحلية، وهي ملفات ستكون في صدارة أولويات المجلس خلال المرحلة المقبلة.

تنوّع الخبرات... من التمثيل إلى بناء الكفاءة المؤسّسية

لا تقتصر أهمية مجلس الشعب الجديد على آلية تشكيله أو عدد أعضائه، وإنّما تمتدّ إلى طبيعة الخبرات التي يضمّها، وهي سمة تبدو وثيقة الصلة بطبيعة المرحلة الانتقالية التي تتطلب حلولًا عملية أكثر من حاجتها إلى الخطاب السياسي التقليدي. فإعادة بناء الدولة لا تعتمد على الإرادة السياسية وحدها، بل تستند أيضًا إلى وجود مؤسّسات قادرة على إنتاج تشريعات تستجيب للتحولات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، وتواكب احتياجات التنمية خلال السنوات المقبلة.

ومن هذا المنطلق، حرصت عملية تشكيل المجلس على إدماج شخصيات تنتمي إلى خلفيات أكاديمية ومهنية متنوعة، بما يعزز قدرة المؤسّسة التشريعية على التعامل مع ملفات معقدة ومتداخلة، مثل إصلاح البيئة الاستثمارية، وإعادة تنظيم الإدارة العامة، وتحديث المنظومة القانونية، وتطوير قطاعات التعليم والصحة والطاقة، فضلًا عن مواكبة التحول الرقمي الذي بات عنصرًا رئيسيًّا في تنافسية الدول[5].

الأكاديميون... المعرفة بوصفها أداةً للتشريع

يشكّل الأكاديميّون وأساتذة الجامعات إحدى أبرز الفئات التي برز حضورها في المجلس الجديد، وهو ما يعكس إدراكًا متزايدًا لأهمية ربط التشريع بالبحث العلمي والخبرة المعرفية. فالتحديات التي تواجهها سوريا في المرحلة المقبلة تتطلب مقاربات تستند إلى الدراسات والبيانات، ولاسيّما في مجالات الاقتصاد، والإدارة العامة، والتعليم، والتخطيط العمراني، والسياسات الاجتماعية.

وتؤدي الجامعات ومراكز البحث في العديد من التجارب الدولية دورًا محوريًّا في دعم البرلمانات بالخبرة الفنية وإعداد الدراسات المقارنة؛ الأمر الذي يسهم في رفع جودة التشريعات، وتقليل الفجوة بين النصّ القانوني ومتطلبات التطبيق. ومن المتوقع أن يسهم وجود هذه الكفاءات في المجلس في تعزيز هذا النهج، بما يدعم بناء منظومة تشريعية أكثر استجابة للتحديات الوطنية.

القطاع الخاص... شريك في صياغة البيئة الاقتصادية

يبرز كذلك حضور شخصيات تنتمي إلى قطاع الأعمال والتجارة والصناعة، وهو حضور ينسجم مع الحاجة إلى إعادة تنشيط الاقتصاد السوري وتهيئة بيئة قانونية أكثر جاذبية للاستثمار. فإعادة الإعمار لا تعتمد على التمويل وحده، وإنّما تحتاج إلى إطار تشريعي يوفر الوضوح والاستقرار، ويعزّز ثقة المستثمرين.

وفي هذا السياق، سيكون المجلس معنيًّا بمراجعة حزمة من القوانين الاقتصادية، تشمل الاستثمار، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، والعقود، والضرائب، والقطاع المالي، وحماية المنافسة، بما يسهم في تحسين مناخ الأعمال وتحفيز النشاط الاقتصادي[6].

كما أن وجود رجال أعمال وخبراء اقتصاديين داخل المجلس يوفر فرصة لنقل التحديات التي تواجه القطاع الخاص بصورة مباشرة إلى المؤسّسة التشريعية؛ الأمر الذي قد يسهم في صياغة قوانين أكثر واقعية وقابلية للتطبيق، ويعزّز التكامل بين السياسات العامة، ومتطلبات التنمية.

المرأة... حضور يتّجه إلى الاتساع

شهد المجلس الجديد توسعًا في مشاركة المرأة من خلال قائمة التعيينات الرئاسية، التي ضمّت 15 امرأة؛ الأمر الذي رفع إجمالي عدد العضوات مقارنةً بالمرحلة الأولى من تشكيل المجلس. وتشير البيانات الرسمية إلى أن تمثيل المرأة يقترب من 10% من إجمالي الأعضاء، مع وجود اختلاف محدود بين بعض المصادر في العدد النهائي نتيجة اختلاف منهجية احتساب المرحلة الأولى من اختيار الأعضاء[7].

ورغم أن هذه النسبة لاتزال دون المتوسط العالمي لتمثيل النساء في البرلمانات، فإنها تعكس توجّهًا نحو توسيع المشاركة النسائية في الحياة العامة، ولاسيّما أن العضوات ينحدرن من خلفيّات مهنية متعدّدة، تشمل القانون، والتعليم، والصحة، والعمل المجتمعي، والإدارة.

الثقافة والفنون... حضور يعكس اتساع مفهوم التمثيل

من الجوانب التي استرعت اهتمام المراقبين أيضًا انضمام شخصيات من القطاعَين الثقافي والفني إلى المجلس، في خطوة تعكس اتساع مفهوم التمثيل ليشمل مجالات الإبداع والثقافة، بوصفها جزءًا من منظومة التنمية الوطنية.

ومن بين الأسماء التي حظيت باهتمام إعلامي روزينا لاذقاني، التي انضمت إلى المجلس ضمن قائمة التعيينات الرئاسية. وقد أثار اختيارها نقاشًا حول الدور الذي يمكن أن تؤديه الشخصيات الثقافية في العمل التشريعي، خصوصًا في القضايا المرتبطة بحماية التراث، ودعم الصناعات الإبداعية، وتطوير التشريعات الناظمة للقطاع الثقافي[8].

وتكتسب هذه المشاركة بُعدًا اقتصاديًّا أيضًا؛ إذ تشير بيانات UNESCO إلى أن الصناعات الثقافية والإبداعية تسهم بنحو 3.1% من الناتج المحلّي الإجمالي العالمي، وتوفر قرابة 50 مليون فرصة عمل حول العالم؛ الأمر الذي يعكس الدور المتنامي للثقافة بوصفها قطاعًا اقتصاديًّا إلى جانب بعدَيها الحضاري والاجتماعي[9].

مجلس الشعب وإعادة الإعمار... تشريع يواكب التنمية

يدخل المجلس الجديد مرحلة تتزامن مع تزايد الحديث عن إعادة الإعمار وتحفيز الاستثمار، وهو ما يضع على عاتقه مسؤولية تحديث المنظومة التشريعية بما ينسجم مع متطلبات التنمية المستدامة. وتشمل هذه المهمة مراجعة القوانين المنظمة للاستثمار، والإدارة المحلية، والعقود العامة، والتنظيم العمراني، والحوكمة، والتحول الرقمي، بما يهيّئ بيئة قانونية مستقرة وشفافة.

وتشير خبرات الدول الخارجة من النزاعات إلى أن نجاح إعادة الإعمار لا يرتبط بحجم التمويل المتاح فحسب، بل يعتمد أيضًا على جودة المؤسّسات، وكفاءة التشريعات، ووضوح الإجراءات القانونية، وهي عناصر سيكون للمجلس دور محوري في ترسيخها خلال المرحلة المقبلة[10].

ومن هذا المنطلق، يمكن النظر إلى المجلس الجديد بوصفه أكثر من مؤسّسة لإقرار القوانين؛ فهو أحد الأدوات التي ستسهم في رسم الإطار

القانوني للتنمية الاقتصادية، وتعزيز الاستقرار المؤسسي، وتهيئة البيئة المناسبة لعودة النشاط الإنتاجي والاستثماري، بما يدعم تعافي الاقتصاد السوري على المديين المتوسط والطويل.

المجلس الجديد... بين استحقاقات الحاضر ورهانات المستقبل

لا يمكن النظر إلى مجلس الشعب السوري الجديد بوصفه امتدادًا للمجالس السابقة، فالسياقان السياسي والدستوري، اللذان جاءا في إطاره، مختلفان بصورة جوهرية. فبعد سنوات طويلة من الحرب، وما رافقها من تراجع في أداء المؤسّسات العامة، باتت إعادة بناء المؤسّسة التشريعية جزءًا من مشروع أوسع لإعادة بناء الدولة، واستعادة فاعلية مؤسّساتها.

وفي هذا الإطار، تبدو المهمّة الأساسية للمجلس خلال المرحلة الانتقالية أبعد من مجرد سنّ القوانين؛ إذ سيكون معنيًّا بإعادة صياغة البيئة التشريعية، بما يتلاءم مع التحولات السياسية والاقتصادية التي تشهدها البلاد، وبناء إطار قانوني قادر على مواكبة متطلبات التنمية وإعادة الإعمار.

ومن أبرز المؤشرات التي تعكس هذا التحول، زيادة عدد أعضاء المجلس إلى 210 أعضاء مقارنة بـ 150 عضوًا في المجلس السابق، بما يمثّل زيادة نسبتها 40%، إلى جانب اعتماد صيغة تجمع بين التمثيل

المحلّي والتعيين الرئاسي لاستقطاب الكفاءات والخبرات الوطنية. وتشير هذه المقاربة إلى محاولة بناء مؤسّسة أكثر تنوعًا من حيث الخبرات والاختصاصات، بما يعزز قدرتها على التعامل مع القضايا المعقدة التي تفرضها المرحلة الانتقالية[11].

أولويات المرحلة المقبلة

تفرض المرحلة الانتقالية على المجلس مجموعة من الأولويات التي سيكون لها أثر مباشر في مستقبل الدولة السورية.

وفي مقدّمة هذه الأولويات، يأتي تحديث المنظومة التشريعية، من خلال مراجعة القوانين الاقتصادية والإدارية والاستثمارية، بما يتوافق مع التحولات التي شهدتها البلاد، ويواكب متطلبات الاقتصاد الحديث.

كما تبرز الحاجة إلى تحسين بيئة الاستثمار عبر إصدار تشريعات تعزّز الشفافية، وتبسّط الإجراءات الإدارية، وتوفر الضمانات القانونية للمستثمرين، بما يسهم في جذب رؤوس الأموال المحلّية والخارجية، ويدعم جهود التعافي الاقتصادي.

ويضاف إلى ذلك تطوير الإدارة المحلّية، بما يمنح الوحدات الإدارية صلاحيات أوسع في إدارة التنمية والخدمات، ويعزز كفاءة المؤسّسات على المستوى المحلّي، إلى جانب تحديث التشريعات المرتبطة بالتحول الرقمي، وحوكمة البيانات، والأمن السيبراني، والذكاء الاصطناعي، وهي ملفات أصبحت جزءًا أساسيًّا من أجندة البرلمانات الحديثة[12].

تحديات لا تقلّ أهمية عن الفرص

ورغم المؤشرات الإيجابية التي رافقت تشكيل المجلس، فإن نجاح التجربة سيظل مرهونًا بقدرته على مواجهة عدد من التحديات.

أول هذه التحديات يتمثّل في حجم التشريعات المطلوب تحديثها خلال ولاية مدتُّها 30 شهرًا، وهي فترة قصيرة نسبيًّا إذا ما قيست بحجم الملفات الاقتصادية والإدارية التي تحتاج إلى مراجعة.

أما التحدّي الثاني، فيتمثّل في تحقيق التوازن بين سرعة الإنجاز وجودة التشريع؛ فالإسراع في إصدار القوانين قد ينعكس على جودة الصياغة، في حين أن التأخير قد يحدّ من قدرة الدولة على مواكبة متطلبات المرحلة الانتقالية.

كما يبرز تحدٍّ آخر يتعلق بترسيخ الثقة بالمؤسسة التشريعية، من خلال تعزيز الانفتاح على الجامعات، ومراكز الأبحاث، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والاستفادة من الدراسات العلمية والخبرات الوطنية عند إعداد مشاريع القوانين، بما يرسخ ثقافة تشريعية قائمة على الأدلة والمعرفة.

نحو مؤسّسة تشريعية أكثر تخصّصًا

تكشف تركيبة المجلس عن تحوّل تدريجي في النظرة إلى وظيفة البرلمان، فلم يعُد يُنظر إليه باعتباره جهة لإقرار القوانين فحسب، بل بوصفه منصّة لصناعة السياسات العامة، ومجالًا لتكامل الخبرات الوطنية.

فوجود أكاديميين، وقانونيين، وأطباء، ومهندسين، ورجال أعمال، وشخصيات ثقافية وفنية، إلى جانب ممثّلين عن المجتمع المحلّي، يوفر تنوعًا معرفيًّا يمكن أن ينعكس على جودة التشريعات، ويعزّز قدرة المجلس على التعامل مع الملفات ذات الطابع التخصّصي.

ويبرز في هذا السياق حضور شخصيات من القطاع الصحي، من بينها الطبيب محمد رضوان، الذي انضم إلى المجلس ضمن قائمة التعيينات الرئاسية، وفق ما أوردته تقارير إعلامية دولية حول تشكيل المجلس الجديد. ويعكس هذا التوجه إدراكًا متزايدًا لأهمية الكفاءات الطبية في صياغة السياسات العامة، ولاسيّما في مجالات الرعاية الصحية وإعادة تأهيل البنية الصحية، فضلًا عن دورها في تعزيز جودة الحياة، وتحقيق الاستقرار المجتمعي[13].

قراءة استشرافية

تشير تجارب الدول التي مرّت بمراحل انتقالية إلى أن نجاح المؤسّسات التشريعية لا يقاس بعدد القوانين التي تصدرها، بل بقدرتها على إنتاج تشريعات قابلة للتطبيق، تستجيب لأولويات المجتمع، وتوفر بيئة مستقرة للنمو الاقتصادي والاستثمار.

ومن هذا المنطلق، فإن مجلس الشعب السوري الجديد يمتلك فرصة للمساهمة في بناء منظومة قانونية أكثر حداثة، إذا ما استطاع توظيف التنوعَين العلمي والمهني اللذين يضمّهما في تطوير السياسات العامة، وربط التشريع بالمعرفة والخبرة، وتعزيز الحوار مع مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.

وفي المقابل، فإن نجاح هذه التجربة سيبقى مرتبطًا بمدى قدرة المجلس على تحويل التنوع في تركيبته إلى قيمة مضافة في عملية التشريع، بما يسهم في دعم الإصلاح المؤسّسي، وترسيخ سيادة القانون، وتهيئة البيئة المناسبة لإعادة الإعمار والتنمية المستدامة.

الخلاصة

يُمثّل مجلس الشعب السوري الجديد خطوة مؤسّسية مهمة في مسار إعادة بناء الدولة خلال المرحلة الانتقالية، ويعكس توجّهًا نحو توسيع قاعدة المشاركة والاستفادة من الكفاءات الوطنية في صياغة السياسات العامة. وبينما تكشف تركيبته عن حضور متزايد للخبرات الأكاديمية والمهنية والثقافية، فإن التحدي الحقيقي يكمن في قدرة هذه الخبرات على إنتاج تشريعات تستجيب لأولويات المرحلة، وتدعم مسارات الإصلاح الاقتصادي والإداري، وتعزز بيئة الاستثمار، وتواكب التحولات الرقمية والتنموية.

وفي ظل المتغيّرات الإقليمية والدولية المتسارعة، تبدو الحاجة أكثر إلحاحًا إلى مؤسّسة تشريعية تمتلك رؤية استشرافية، وتوازن بين متطلبات الاستقرار ومتطلبات التحديث. وإذا نجح المجلس في توظيف هذا التنوع ضمن إطار مؤسّسي فاعل، فقد يشكّل بداية لمرحلة جديدة في تطور العمل البرلماني السوري، تسهم في تعزيز كفاءة مؤسّسات الدولة، وتدعم جهود التنمية، وإعادة البناء على أسس أكثر استدامة.

شرق البحر المتوسط: اقتصاد الطاقة وإعادة تشكيل موازين الاستثمار

المقدّمة

لم يَعُد شرق البحر المتوسط مجرد مساحة جغرافية تتقاطع فيها المصالح السياسية والأمنية، بل تحول خلال العقدين الأخيرين إلى أحد أكثر الأقاليم حيوية في معادلة الطاقة العالمية. فمنذ اكتشافات الغاز الطبيعي الكبرى قبالة سواحل مصر وفلسطين وقبرص، بدأت المنطقة تستقطب استثمارات بمليارات الدولارات، وتدخل تدريجيًّا في قلب معادلة أمن الطاقة، ولاسيّما بالنسبة إلى أوروبا التي تسعى إلى تنويع مصادر الإمداد وتقليل اعتمادها على مصادر الطاقة التقليدية، خصوصًا بعد الحرب الروسية-الأوكرانية، وما أحدثته من اضطرابات في أسواق الطاقة العالمية[14].

ولا تقتصر أهمية هذه التحولات على الموارد الطبيعية وحدها، بل تمتد إلى ما أفرزته من تغيّرات في أنماط الاستثمار، إذ أصبحت مشاريع خطوط الأنابيب، ومحطات إسالة الغاز، والموانئ، وشبكات الربط الكهربائي، والبنية التحتية اللوجستية، تشكّل منظومة اقتصادية متكاملة تعيد رسم خريطة الاستثمارات في شرق المتوسط. ومن ثم، باتت المنافسة في المنطقة لا تدور فقط حول امتلاك حقول الغاز، وإنّما حول القدرة على تحويل هذه الموارد إلى قيمة اقتصادية مستدامة من خلال التكامل الإقليمي وجذب الاستثمارات طويلة الأجل.

وتكتسب هذه التحولات أهمية خاصة بالنسبة إلى بلاد الشام، التي تقع في قلب هذا الإقليم الجيواقتصادي. فالأردن، وسوريا، ولبنان، بحكم موقعها الجغرافي، تمتلك فرصًا متزايدة للاستفادة من مشاريع الربط الإقليمي، ونقل الطاقة، والخدمات اللوجستية، إذا ما نجحت في تطوير بيئاتها التشريعية واستقطاب الاستثمارات اللازمة لتحديث بنيتها التحتية. ومن هنا، لم تَعُد الطاقة ملفًّا قطاعيًّا معزولًا، بل أصبحت أحد المحركات الرئيسة لإعادة تشكيل موازين الاستثمار والنمو الاقتصادي في المنطقة.

شرق المتوسط... خريطة جديدة للطاقة العالمية

شهد شرق البحر المتوسط تحوّلًا نوعيًّا منذ عام 2009 مع توالي الاكتشافات الكبرى للغاز الطبيعي، التي غيّرت النظرة إلى الإقليم من منطقة عبور للطاقة إلى منطقة إنتاج وتصدير. وكان اكتشاف حقلَي تمار وليفياثان في المياه الإقليمية الإسرائيلية، ثم حقل ظهر في مصر عام 2015، وحقل أفروديت قبالة السواحل القبرصية، نقطة تحوّل أساسية دفعت شركات الطاقة العالمية إلى زيادة استثماراتها في المنطقة[15].

وتشير تقديرات هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية (USGS) إلى أن حوض شرق البحر المتوسط يحتوي على نحو122 تريليون قدم مكعبة من الغاز الطبيعي القابل للاستخراج، إضافة إلى ما يقارب1.7 مليار برميل من النفط، وهي احتياطيات تضع المنطقة ضمن أهم الأحواض الغازية غير المستغلة بالكامل على مستوى العالم[16].

وقد انعكست هذه الاكتشافات على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الطاقة، إذ دخلت شركات عالمية مثل إيني الإيطالية، وشيفرون الأمريكية، وشل البريطانية، وتوتال إنرجيز الفرنسية في مشاريع تطوير واستكشاف وإنتاج الغاز، إلى جانب استثمارات في مرافق الإسالة وخطوط النقل والبنية التحتية المرتبطة بالطاقة. ولم يَعُد الاستثمار مقتصرًا على عمليات الاستخراج، بل توسع ليشمل سلسلة القيمة الكاملة، من الإنتاج إلى التسييل والتصدير والخدمات اللوجستية.

الطاقة بوصفها محرِّكًا للاستثمار

تكشف التجارب الاقتصادية الحديثة أن اكتشاف الموارد الطبيعية لا يؤدي تلقائيًّا إلى تحقيق التنمية، وإنّما يعتمد ذلك على قدرة الدول على بناء منظومة اقتصادية متكاملة حول هذه الموارد. وفي شرق المتوسط، أصبح قطاع الطاقة نقطة انطلاق لموجة أوسع من الاستثمارات في الموانئ، وشبكات الكهرباء، ومحطات التخزين، والخدمات البحرية، والصناعات البتروكيماوية.

وتُعدّ مصر نموذجًا واضحًا لهذا التحوّل، إذ أسهم اكتشاف حقل ظهر في إعادة تشغيل محطتَي إسالة الغاز في إدكو ودمياط؛ ما عزّز مكانتها مركزًا إقليميًّا لتجميع الغاز وإسالته وإعادة تصديره إلى الأسواق العالمية. كما أسهم ذلك في جذب استثمارات إضافية في البنية التحتية للطاقة، ورفع القدرة التنافسية للقطاع، وتعزيز دور مصر في تجارة الغاز الإقليمية[17].

أما في قبرص واليونان، فقد ارتبطت استثمارات الطاقة بتطوير الموانئ، ومرافق التخزين، ومشروعات الربط الكهربائي مع أوروبا، بينما ركزت إسرائيل على توسيع قدراتها الإنتاجية والتصديرية، إلى جانب توقيع اتفاقيات لتوريد الغاز إلى عدد من الأسواق الإقليمية.

وتؤكد هذه التجارب أن القيمة الاقتصادية للطاقة لا تكمن في حجم الاحتياطي وحده، بل في قدرة الدول على توظيفه لإطلاق استثمارات موازية في قطاعات النقل، والصناعة، والخدمات، والتمويل، وهو ما يضاعف الأثر الاقتصادي للمشروعات، ويخلق فرصًا جديدة للنمو والتشغيل.

بلاد الشام... من موقع العبور إلى مركز محتمل للاستثمار

رغم أن الاكتشافات الكبرى للغاز الطبيعي تركزت حتى الآن في مصر وإسرائيل وقبرص، فإن الأثر الاقتصادي لهذه الاكتشافات يمتدّ بصورة مباشرة إلى دول بلاد الشام، التي تمتلك موقعًا جغرافيًّا يجعلها جزءًا أساسيًّا من منظومة

الطاقة الإقليمية. فالمعادلة الجديدة لم تعُد ترتبط فقط بالدول المنتجة، بل تشمل أيضًا الدول التي تستطيع أن تتحول إلى مراكز للربط الكهربائي، أو النقل، أو التخزين، أو الخدمات اللوجستية، وهي المجالات التي أصبحت تستحوذ على نسبة متزايدة من الاستثمارات المرتبطة بالطاقة.

وتشير تقديرات وكالة الطاقة الدولية (IEA) إلى أن الاستثمارات العالمية في البنية التحتية للطاقة باتت تتجه بصورة متزايدة نحو شبكات النقل والربط الإقليمي، بما يعزّز دور الدول الواقعة على مسارات الطاقة؛ حتى وإن لم تكن من كبار المنتجين[18].

وفي هذا السياق، تمتلك دول بلاد الشام مجموعة من المقومات التي تؤهلها للاستفادة من التحولات الجارية في شرق المتوسط، وفي مقدّمتها الموقع الجغرافي الذي يربط الخليج العربي وشرق المتوسط وتركيا وأوروبا، إضافة إلى شبكة من الموانئ والطرق البرية وخطوط الطاقة القائمة التي يمكن إعادة تأهيلها وربطها بالمشروعات الإقليمية الجديدة.

الأردن... بوابة الربط الإقليمي

يُعدّ الأردن أحد أكثر دول بلاد الشام جاهزية للاستفادة من اقتصاد الطاقة الجديد، ليس بسبب امتلاكه احتياطيات كبيرة من الغاز، وإنّما بفضل موقعه الجغرافي، واستقراره النسبي، وبنيته التحتية في قطاع الطاقة.

فخلال السنوات الأخيرة، نجح الأردن في تطوير ميناء الغاز الطبيعي المسال في العقبة، الذي تحوّل إلى أحد أهم مراكز استقبال الغاز في المنطقة، كما وسّع مشاريع الربط الكهربائي مع كلٍّ من مصر والعراق والسعودية، وشارك في عدد من المبادرات الإقليمية الهادفة إلى إنشاء سوق عربي مشترك للكهرباء[19].

ويضاف إلى ذلك مشروع الربط الكهربائي الأردني-العراقي، الذي يمثّل خطوة نحو بناء شبكة إقليمية لتبادل الطاقة، إلى جانب استمرار العمل على مشروع الربط مع لبنان وسوريا ضمن مشروع نقل الكهرباء العربي، وهو ما يعزّز موقع الأردن بوصفه نقطة وصل بين المشرق العربي وشبه الجزيرة العربية.

كما يراهن الأردن على مشاريع الهيدروجين الأخضر والطاقة المتجدّدة، مستفيدًا من ارتفاع معدلات الإشعاع الشمسي، حيث تستهدف الاستراتيجية الوطنية للطاقة في الأردن زيادة مساهمة مصادر الطاقة المتجدّدة بصورة متواصلة ضمن مزيج

الكهربـاء الوطنـي حتـى عـام 2030، بمـا يدعـم جـذب الاسـتثمارات فـي الطاقـة النظيفـة والهيدروجيـن الأخضـر[20].

سوريا... فرصة لإعادة التموضع الاقتصادي

رغـم التحديـات الكبيـرة التـي واجههـا قطـاع الطاقـة السـوري خلال سـنوات الحـرب، فـإن الموقـع الجغرافـي لسـوريا يمنحهـا أهميـة خاصـة فـي معادلـة الطاقـة الإقليميـة. فهـي تشـكل حلقـة وصـل طبيعيـة بيـن العـراق والأردن ولبنـان وتركيـا وسـاحل البحـر المتوسـط، كمـا تضـم موانـئ اسـتراتيجية يمكـن أن تـؤدي دورًا محوريًّـا فـي حركـة التجـارة والطاقـة إذا مـا اسـتكملت عمليـات إعـادة التأهيـل والتطويـر.

ويشـير عـدد مـن التقاريـر الاقتصاديـة إلـى أن إعـادة إعمـار قطـاع الطاقـة سـتكون مـن بيـن أكثـر القطاعـات جذبًـا للاسـتثمارات خلال السـنوات المقبلـة، وتشـمل إعـادة تأهيـل محطـات توليـد الكهربـاء، وشـبكات النقـل، وخطـوط الغـاز، والمصافـي، ومرافـئ التصديـر، فـضلًا عـن تحديـث التشـريعات المنظمـة للاسـتثمار فـي قطـاع الطاقـة[21].

كمـا أن عـودة الاسـتقرار التدريجـي، وبـدء تنفيـذ مشـاريع إعـادة الإعمـار، قـد يفتحـان المجـال أمـام اسـتثمارات فـي مجـالات الطاقـة المتجـدّدة، ولاسـيّما الطاقـة الشمسـية وطاقـة الريـاح، بمـا يخفّـف الضغـط علـى مصـادر الطاقـة التقليديـة، ويعـزّز أمـن الطاقـة علـى المـدى الطويـل.

ولا تقتصـر أهميـة سـوريا علـى سـوقها المحلـي، بـل تمتـدّ إلـى دورهـا المحتمـل كممـرّ إقليمـي للطاقـة، خصوصًـا إذا أُعيـد تفعيـل مشـروعات الربـط الكهربائـي وخطـوط نقـل الغـاز، التـي تربـط المشـرق العربـي بالأسـواق الإقليميـة.

لبنان... إمكانات واعدة تنتظر الاستثمار

يمتلـك لبنـان أحـد أقـل قطاعـات الطاقـة تطـورًا فـي شـرق المتوسـط، رغـم امتلاكـه إمكانـات بحريـة واعـدة. وقـد شـكّل اتفـاق ترسـيم الحـدود البحريـة عـام 2022 نقطـة تحـوّل مهمّـة، إذ أتـاح اسـتئناف أعمـال الاستكشـاف فـي عـدد مـن البلـوكات البحريـة، وفتـح البـاب أمـام شـركات دوليـة لمواصلـة أعمـال التنقيـب[22].

ورغـم أن لبنـان لـم يدخـل مرحلـة الإنتـاج التجـاري بعـد، فـإن التقديـرات تشـير إلـى أن نجـاح عمليـات الاستكشـاف قـد يغيّـر مسـتقبل قطـاع الطاقـة اللبنانـي، ويوفـر مصـدرًا جديـدًا للإيـرادات، شـريطة اسـتكمال الإصلاحـات التشـريعية والماليـة، وتحسـين بيئـة الاسـتثمار.

وفـي الوقـت نفسـه، تبقـى الأولويـة أمـام لبنـان تطويـر قطـاع الكهربـاء، الـذي يعانـي تحديـات مزمنـة، حيـث تشـير بيانـات World Bank إلـى أن أزمـة الكهربـاء تكلـف الاقتصـاد اللبنانـي مليـارات الـدولارات سـنويًّا نتيجـة الاعتمـاد علـى المولّـدات الخاصـة، وارتفـاع كلفـة الإنتـاج.

تكامل إقليمي بدلًا من المنافسة

تكشـف التجربـة الأوروبيـة أن نجـاح أسـواق الطاقـة لا يقـوم علـى الاكتفـاء بالإنتـاج، بـل علـى التكامـل بيـن شـبكات الكهربـاء، وخطـوط الأنابيـب، والموانـئ، والتشـريعات، وهـو مـا بـدأ يظهـر تدريجيًّـا فـي شـرق المتوسـط.

وبالنسـبة إلـى بلاد الشـام، فـإن القيمـة الاقتصاديـة الحقيقيـة قـد لا تكمـن فـي حجـم الاحتياطيـات وحدهـا، بـل فـي القـدرة علـى بنـاء شـبكة إقليميـة متكاملـة تشـمل النقـل، والتخزيـن، والخدمـات اللوجسـتية، والصناعـات التحويليـة، والطاقـة المتجـدّدة، وهـو مـا مـن شـأنه أن يخلـق فرصًـا اسـتثمارية تتجـاوز قطـاع النفـط والغـاز التقليـدي.

ومـن هـذا المنظـور، تبـدو المرحلـة المقبلـة فرصـة أمـام دول بلاد الشـام لإعـادة التموضـع ضمـن خريطـة الاقتصـاد الإقليمـي، عبـر تطويـر البنيـة التحتيـة، وتحسـين البيئـة التشـريعية، وتعزيـز الشـراكات الإقليميـة، بمـا يحـوّل الطاقـة مـن مـورد طبيعـي إلـى محـرك للتنميـة الاقتصاديـة المسـتدامة.

خريطة الاستثمار حتى عام 2035... أين تتّجه رؤوس الأموال؟

لم يَعُد السؤال المطروح في شرق البحر المتوسط يتمثّل في حجم احتياطيات الغاز التي تمتلكها كلّ دولة، بل في قدرتها على جذب الاستثمارات المرتبطة بسلسلة القيمة الكاملة لقطاع الطاقة. فقد دخل العالم مرحلة جديدة تتجه فيها الاستثمارات نحو البنية التحتية، والربط الكهربائي، والهيدروجين الأخضر، وتقنيات التخزين، ومراكز البيانات، وهي قطاعات يتوقع أن تقود النمو خلال العقد المقبل.

وتشير بيانات وكالة الطاقة الدولية (IEA) إلى أن الاستثمارات العالمية في قطاع الطاقة ستصل إلى نحو 3.3 تريليونات دولار خلال عام 2025، بزيادة تقارب 2% مقارنة بعام 2024. وسيذهب نحو 2.2 تريليون دولار (67%) إلى مشاريع الطاقة النظيفة، وشبكات الكهرباء، والطاقة النووية، والبطاريات، والوقود منخفض الانبعاثات، في حين سيخصَّص نحو 1.1 تريليون دولار (33%) لقطاعات النفط والغاز والفحم. ويعكس هذا التحول تغيرًا جوهريًّا في أولويات المستثمرين، حيث أصبحت البنية التحتية للطاقة أكثر جاذبية من الاستثمار في الاستخراج وحده[23].

من يستقطب الاستثمارات؟

تكشف المؤشرات الدولية أن القيمة الاقتصادية في شرق البحر المتوسط لم تَعُد تتركز في حقول الغاز، وإنّما في المشروعات المساندة لها. فكلّ مشروع جديد لاستخراج الغاز يخلق استثمارات موازية في الموانئ، ومحطات الإسالة، وشبكات الكهرباء، والخدمات اللوجستية، والصناعات البتروكيماوية.

وتشير تقديرات وكالة الطاقة الدولية إلى أن الاستثمار العالمي في شبكات الكهرباء بلغ نحو 400 مليار دولار في عام 2025، إلا أن هذا الرقم لايزال أقل من المستوى المطلوب لتحقيق أهداف أمن الطاقة والتحول الطاقوي؛ ما يعني أن هذا القطاع سيبقى من أسرع القطاعات نموًّا خلال السنوات المقبلة[24].

وفي الوقت نفسه، تتوقع الوكالة الدولية للطاقة المتجدّدة (IRENA) أن تتجاوز الاستثمارات السنوية في تقنيات الطاقة النظيفة 1.5 تريليون دولار بحلول عام 2030، مع توسّع مشاريع الهيدروجين الأخضر، والبطاريات، والربط الكهربائي، وهي مجالات تمتلك فيها دول شرق المتوسط، خصوصًا بلاد الشام، فرصًا كبيرة للاستفادة من موقعها الجغرافي.

الفرصة الاقتصادية لبلاد الشام

تكمن الميزة التنافسية لدول بلاد الشام في أنها تقع على تقاطع أهم مسارات التجارة والطاقة بين الخليج العربي وشرق المتوسط وأوروبا. ولذلك، فإن الفرصة الاقتصادية الحقيقية لا تتمثّل في امتلاك احتياطيات ضخمة من الغاز، بل في التحول إلى مركز إقليمي للخدمات المرتبطة بالطاقة.

فعلى سبيل المثال، يمكن لشبكات الربط الكهربائي العربية، التي تربط الأردن ومصر والعراق ولبنان وسوريا، أن تشكّل نواة لسوق إقليمية للكهرباء، بما يسمح بتبادل الفائض، وتحسين كفاءة الإنتاج، وخفض تكاليف الطاقة. كما أن تطوير الموانئ في العقبة وطرطوس واللاذقية وبيروت يمنح المنطقة فرصة للاستفادة من النمو المتوقع في تجارة الغاز الطبيعي المسال، والهيدروجين، والمعدات المرتبطة بالطاقة. ويعزّز هذا التوجه أن المنتدى الاقتصادي العالمي يقدِّر أن كلّ مليار دولار يُستثمر في البنية التحتية المستدامة يمكن أن يوفر ما بين 7 آلاف و20 ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، وهو ما يبرز الأثر الاقتصادي الواسع لمشروعات الطاقة والنقل واللوجستيات في المنطقة[25].

ثلاثة سيناريوهات لمستقبل الاستثمار

تشير الاتجاهات الحالية إلى ثلاثة سيناريوهات رئيسية قد تحدّد مستقبل اقتصاد الطاقة في شرق البحر المتوسط خلال العقد المقبل.

السيناريو الأول: التكامل الإقليمي

يقوم على تسريع مشاريع الربط الكهربائي، وتطوير الموانئ، وربط شبكات الغاز، وتوحيد الأطر التنظيمية للاستثمار. وفي هذا السيناريو، يمكن لبلاد الشام أن تتحول إلى حلقة وصل رئيسية بين أسواق الخليج وأوروبا، بما يعزّز تدفق الاستثمارات، ويرفع مساهمة قطاع الطاقة في النمو الاقتصادي.

السيناريو الثاني: استمرار الإصلاحات بوتيرة بطيئة

في حال تأخُّر تحديث التشريعات أو تنفيذ مشروعات البنية التحتية، ستبقى الاستثمارات متركزة في عدد محدود من الدول، بينما ستفقد دول أخرى جزءًا من الفرص المرتبطة بالتحولات الجارية في سوق الطاقة.

السيناريو الثالث: تسارع التحول نحو الطاقة النظيفة

إذا استمرت الاستثمارات العالمية في الطاقة المتجدّدة والهيدروجين الأخضر بالنمو، وفق التوقعات الحالية، فإن الميزة التنافسية ستنتقل تدريجيًّا من الدول التي تمتلك احتياطيات الغاز فقط إلى الدول التي تمتلك بنية تحتية متطورة، وتشريعات مرنة، وقدرة على إنتاج الكهرباء النظيفة وتصديرها.

الخلاصة

تكشف التحولات الجارية في شرق البحر المتوسط أن مستقبل الاستثمار لم يَعُد مرتبطًا باكتشاف الحقول الجديدة بقدر ارتباطه ببناء منظومة اقتصادية متكاملة حول الطاقة. فالبنية التحتية، وشبكات الربط، والموانئ، والطاقة المتجدّدة، والخدمات اللوجستية، أصبحت عناصر لا تقلّ أهمية عن الموارد الطبيعية نفسها.

وبالنسبة إلى بلاد الشام، فإن المرحلة المقبلة تُمثّل فرصة لإعادة تعريف دورها الاقتصادي في الإقليم. فالموقع الجغرافي، وشبكات النقل القائمة، وإمكانات الربط الكهربائي، يمكن أن تتحول إلى أصول استراتيجية إذا اقترنت بإصلاحات تشريعية، واستثمارات في البنية التحتية، وشراكات إقليمية فعالة. وعندها لن تكون المنطقة مجرد ممرّ للطاقة، بل شريكًا في إنتاج القيمة الاقتصادية المضافة، بما يعزز قدرتها على استقطاب الاستثمارات، وتحقيق نمو أكثر استدامة في العقود المقبلة.

مدن تعود إلى الحياة... كيف تُعيد التحولات السكانية رسم مستقبل بلاد الشام؟

المقدّمة

لم تكن الحروب التي شهدتها بلاد الشام مجرد أحداث سياسية أو عسكرية، بل تركت آثارًا عميقة في البنية الاجتماعية والديموغرافية للمنطقة. فقد أعادت رسم خريطة المدن، وغيّرت توزيع السكان، وأنتجت واحدة من أكبر موجات النزوح واللجوء في العالم خلال العقود الأخيرة. وبينما اتّجه ملايين السوريين إلى دول الجوار، ولاسيّما الأردن ولبنان، شهدت مدن مثل عمّان وبيروت تغيّرات كبيرة في الكثافة السكانية، وسوق العمل، والإسكان، والتعليم، والخدمات العامة، والبنية التحتية.

واليوم، ومع بدء عودة أعداد متزايدة من السوريين إلى وطنهم، تدخل المنطقة مرحلة اجتماعية جديدة لا تقلّ أهمية عن مرحلة اللجوء نفسها. فعودة السكان لا تعني فقط انتقال الأفراد من دولة إلى أخرى، بل تعني إعادة تشكيل المدن التي غادروها، وكذلك المدن التي استضافتهم لأكثر من عقد. فالعواصم العربية في بلاد الشام تواجه اليوم واقعًا مختلفًا، تتراجع فيه الضغوط السكانية في بعض المدن، بينما تعود الحياة تدريجيًّا إلى مدن أخرى داخل سوريا، في مشهد يُعيد رسم التوازنات السكانية والاقتصادية والاجتماعية في الإقليم.

وتشير أحدث بيانات United Nations High Commissioner for Refugees إلى أنه منذ ديسمبر 2024 عاد ما يقدَّر بنحو1.68 مليون سوري إلى مناطقهم داخل سوريا أو من دول اللجوء، وهو ما يُمثّل أكبر موجة عودة تشهدها البلاد منذ اندلاع الأزمة، مع توقّع استمرار هذا الاتجاه إذا استمرت الظروف الأمنية والاقتصادية في التحسّن[26].

مدن تستعيد توازنها... كيف غيّرت عودة السوريين المشهد الحضري؟

لم يقتصر أثر عودة السوريين على المدن السورية وحدها، بل امتدّ إلى العواصم التي استضافت ملايين اللاجئين طوال السنوات الماضية. فقد بدأت عمّان وبيروت، بدرجات متفاوتة، تشهدان تغيّرات تدريجية في الضغط على الخدمات العامة، وسوق الإسكان، وبرامج المساعدات الإنسانية، في حين بدأت دمشق وحلب وحمص تستقبل موجات عودة أعادت تنشيط الحركة الاقتصادية والاجتماعية.

عمّان... من مدينة استقبال إلى مرحلة إعادة التوازن

كان الأردن من أكثر الدول تأثرًا بالأزمة السورية، إذ استضاف مئات الآلاف من اللاجئين، تركزت نسبة كبيرة منهم في عمّان، وإربد، والمفرق، والزرقاء. وخلال سنوات اللجوء ارتفع الطلب على المساكن والمدارس والمراكز الصحية وشبكات المياه والنقل العام؛ ما فرض تحديات كبيرة على البنية التحتية والخدمات الحكومية.

لكن منذ أواخر عام 2024 بدأت المؤشرات تتغير. فوفق بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، عاد أكثر من 177 ألف لاجئ سوري مسجل من الأردن إلى سوريا حتى نهاية عام 2025، فيما ارتفع العدد إلى نحو 196 ألف عائد بحلول نهاية مايو 2026، مع استمرار وتيرة العودة خلال العام الحالي[27].

ولا يعني ذلك انتهاء الضغوط على المدن الأردنية، إلا أنه يشير إلى بداية مرحلة جديدة تتجه فيها برامج الاستجابة الإنسانية من إدارة اللجوء طويل الأمد إلى دعم العودة الطوعية وإعادة الاندماج داخل سوريا. كما بدأت بعض الوكالات الدولية بإعادة هيكلة برامجها، وتحويل جزء من التمويل والموارد إلى الداخل السوري، مع الإبقاء على الخدمات الأساسية للاجئين الذين اختاروا البقاء في الأردن.

بيروت... تحوّلات ديموغرافية في مدينة مثقَلة بالأزمات

شهدت بيروت وضواحيها، خلال سنوات الأزمة السورية، تغيّرات ديموغرافية كبيرة، إذ استضاف لبنان ما يقارب 1.5 مليون سوري في ذروة اللجوء، وهي من أعلى نسب استضافة اللاجئين قياسًا بعدد السكان في العالم. وقد انعكس ذلك على سوق العمل، وقطاع الإسكان، والخدمات العامة، والقطاع التعليمي، في ظل أزمة اقتصادية غير مسبوقة.

ومع بدء موجات العودة، تغيّر المشهد تدريجيًّا. وتشير بيانات الأمم المتحدة إلى أن أكثر من 191 ألف لاجئ سوري عادوا من لبنان إلى سوريا حتى منتصف عام 2025، بينما تستهدف الخطة اللبنانية المدعومة من الأمم المتحدة تسهيل عودة ما بين 200 ألف و400 ألف لاجئ ضمن مراحل متتالية، مع تقديم دعم مالي ولوجستي للعائدين[28].

كما بدأت بعض المنظمات الإنسانية في إعادة توجيه برامجها من إدارة مخيّمات اللجوء إلى دعم التعافي المبكر داخل سوريا، في حين خفّضت جهات مانحة تمويل بعض برامج الاستجابة الطارئة في لبنان، مع تحويل جزء من الموارد إلى برامج إعادة الاستقرار داخل المدن السورية. ولا يعني ذلك انتهاء الدور الإنساني في لبنان، لكنه يعكس انتقالًا تدريجيًّا من إدارة أزمة اللجوء إلى إدارة مرحلة العودة.

دمشق... مدينة تستعيد سكانها

في المقابل، تشهد دمشق واحدة من أبرز التحولات الاجتماعية منذ سنوات. فبعد أن كانت المدينة تستقبل موجات من النازحين الداخليين خلال سنوات الحرب، بدأت اليوم تستعيد جزءًا من سكانها الذين غادروها إلى الخارج، أو إلى محافظات أخرى.

وتُظهِر بيانات الأمم المتحدة أن محافظتَي دمشق وريف دمشق كانتا من أكثر المناطق استقبالًا للعائدين، إلى جانب حلب وحمص، وهو ما انعكس في إعادة افتتاح منشآت تجارية، وعودة تدريجية للأنشطة التعليمية والخدمية، وارتفاع الطلب على المساكن وأعمال الترميم.

إلا أن هذا التحول يفرض في الوقت نفسه تحديات جديدة، إذ إن عودة السكان تتطلب توسّعًا سريعًا في الخدمات العامة، وإعادة تأهيل البنية التحتية، وتوفير فرص العمل، حتى تتحوّل العودة من حركة سكانية مؤقتة إلى استقرار دائم.

فلسطين... حالة مختلفة داخل المشهد الإقليمي

في فلسطين، يختلف تأثير الأزمة السورية عن الأردن ولبنان. فلم تكن مدن مثل القدس أو رام الله وجهة رئيسية للاجئين السوريين، ولذلك لم تشهد تغيّرات ديموغرافية واسعة مرتبطة بالعودة. ومع ذلك، فإن التطورات الإقليمية أعادت التأكيد على أهمية التعاون بين مدن بلاد الشام في مجالات التخطيط الحضري، والخدمات، وإدارة الأزمات الإنسانية، خصوصًا في ظل التحديات المشتركة المتعلقة بالنمو السكاني والموارد المحدودة.

وتوضح هذه الصورة أن مدن بلاد الشام لا تعيش المسار نفسه؛ فبينما تتّجه بعض المدن إلى استعادة جزء من توازنها السكاني، تواجه مدن أخرى تحدي استيعاب العائدين وإعادة دمجهم في النسيج الاقتصادي والاجتماعي، بما يجعل التحولات الديموغرافية أحد أهم العوامل التي سترسم مستقبل المنطقة خلال العقد المقبل.

مجتمع يعود... لكنّه لا يعود كما كان

إذا كانت الهجرة قد غيّرت الخريطة السكانية لبلاد الشام، فإن العودة بدأت تكشف عن مجتمع مختلف عمّا كان عليه قبل عام 2011؛ فالعائدون اليوم ليسوا هم أنفسهم الذين غادروا قبل أكثر من عقد؛ فقد اكتسب كثير منهم مهارات مهنية، وخبرات تعليمية، وأنماطًا جديدة في العمل والإدارة وريادة الأعمال، وهو ما يجعل العودة عملية اجتماعية واقتصادية معقدة، وليست مجرد انتقال جغرافي من بلد إلى آخر.

وتشير بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) إلى أن أكثر من 70% من اللاجئين السوريين في دول الجوار كانوا في سنّ العمل، بينما شكّل الأطفال والشباب النسبة الأكبر من المجتمع السوري خلال سنوات اللجوء، وهو ما يعني أن المرحلة المقبلة ستتأثر بصورة مباشرة بقدرة الاقتصادات المحلية على استيعاب هذه الفئات، وتوفير فرص التعليم والعمل لها[29].

جيل العودة... مهارات جديدة وتوقعات مختلفة

يتمثّل أحد أبرز التحولات الاجتماعية في ظهور ما يمكن وصفه بـ "جيل العودة»، وهو جيل أمضى سنوات طويلة خارج سوريا، وتلقّى تعليمه أو عمله في الأردن ولبنان وتركيا ودول أخرى، قبل أن يقرّر العودة.

فخلال سنوات اللجوء، انخرط آلاف السوريين في قطاعات التكنولوجيا، والصناعة، والتجارة، والخدمات، كما حصل كثير منهم على شهادات جامعية أو تدريب مهني، واكتسبوا خبرات في بيئات عمل مختلفة. ولذلك، فإن عودتهم تمثّل فرصة لنقل

المعرفة والخبرة إلى الداخل السوري، لكنها في الوقت نفسه ترفع سقف التوقعات بشأن نوعية الوظائف، ومستوى الخدمات، وبيئة الأعمال.

وترى منظمة العمل الدولية (ILO) أن إعادة دمج العائدين في سوق العمل ستكون من أبرز التحديات التي تواجه مرحلة التعافي، خصوصًا في ظل الحاجة إلى خلق فرص عمل مستدامة تستوعب الشباب والنساء وأصحاب المهارات[30].

سوق العمل... من الإغاثة إلى الإنتاج

خلال سنوات الأزمة، اعتمدت نسبة كبيرة من الأسر السورية على المساعدات الإنسانية أو التحويلات المالية من الأقارب في الخارج. إلا أن مرحلة العودة تفرض تحوّلًا في الأولويات؛ فالمجتمعات لم تَعُد تحتاج إلى الإغاثة وحدها، بل إلى اقتصاد قادر على توفير فرص العمل، وتحفيز الاستثمار.

وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن تعافي الاقتصادات الخارجة من النزاعات يرتبط بصورة وثيقة بسرعة إعادة تشغيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لأنها توفر النسبة الأكبر من فرص العمل، وتسهم في إعادة تنشيط الأسواق المحلية[31].

وفي سوريا، بدأت تظهر مؤشرات على عودة الأنشطة التجارية الصغيرة في عدد من المدن، وافتتاح متاجر وورش حرفية ومشروعات خدمية، بالتوازي مع عودة تدريجية لبعض أصحاب الأعمال الذين غادروا البلاد خلال سنوات الحرب. ورغم أن حجم هذه الأنشطة لايزال محدودًا، فإنها تُمثّل مؤشرًا على بدء استعادة الدورة الاقتصادية المحلية.

التعليم... تحدّي استيعاب جيل كامل

يُعدّ قطاع التعليم من أكثر القطاعات تأثرًا بالتحولات السكانية. فقد نشأ ملايين الأطفال السوريين بين اللجوء والنزوح، وتلقّى كثير منهم تعليمه في مناهج مختلفة، أو انقطع عن الدراسة لفترات طويلة.

ومع عودة الأسر، تواجه المؤسّسات التعليمية تحدّيًا مزدوجًا؛ يتمثّل في استيعاب أعداد متزايدة من الطلبة، ومعالجة الفجوات التعليمية التي خلّفتها

سنوات الحرب. وتشير بيانات منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) إلى أن مئات الآلاف من الأطفال السوريين مازالوا بحاجة إلى برامج دعم تعليمي وتعويض الفاقد التعليمي لضمان اندماجهم الكامل في المدارس[32].

ولا يقتصر الأمر على التعليم المدرسي، بل يمتدّ إلى الجامعات التي بدأت تشهد عودة تدريجية للطلبة والكوادر الأكاديمية، وهو ما يفتح المجال أمام استعادة دورها في إعداد الكفاءات ودعم البحث العلمي.

السكن... عودة الطلب إلى المدن

تنعكس عودة السكان مباشرة على سوق الإسكان. فمع ارتفاع أعداد العائدين، ازداد الطلب على المنازل، وأعمال الترميم، والخدمات المرتبطة بقطاع البناء، خصوصًا في المدن التي استقبلت النسبة الأكبر من العائدين.

وتشير تقارير برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat) إلى أن إعادة تأهيل الأحياء السكنية لا تقتصر على ترميم المباني، بل تشمل إعادة الخدمات الأساسية، والمساحات العامة، وشبكات النقل، بما يضمن عودة السكان بصورة مستقرة وآمنة[33].

وفي المقابل، بدأت بعض المدن المضيفة في الأردن ولبنان تشهد استقرارًا نسبيًّا في الطلب على المساكن مقارنة بسنوات الذروة، مع استمرار تأثير عوامل اقتصادية أخرى مثل التضخم، وارتفاع أسعار الفائدة.

المجتمع أولًا... ثم المدينة

تكشف تجارب الدول الخارجة من النزاعات أن إعادة بناء المجتمع تسبق في كثير من الأحيان إعادة بناء المدن. فالمباني يمكن ترميمها خلال سنوات، أما استعادة الثقة، وإعادة دمج الشباب، وخلق فرص العمل، وتحسين التعليم، فهي عمليات تحتاج إلى وقت وسياسات متكاملة.

ومن هنا، فإن نجاح مرحلة العودة لن يقاس بعدد الأشخاص الذين عادوا فقط، بل بقدرة المجتمعات على استيعابهم، وتحويل العودة إلى فرصة لإعادة بناء رأس المال البشري. فالمجتمعات التي تستثمر في الإنسان، والتعليم، والمهارات، تكون أكثر قدرة على بناء مدن مستدامة واقتصادات أكثر مرونة في مواجهة الأزمات المستقبلية.

من التعافي إلى الاستقرار... هل تدخل بلاد الشام مرحلة اجتماعية جديدة؟

تكشف التحولات التي شهدتها المنطقة، منذ أواخر عام 2024، أن مرحلة ما بعد الحرب لا تُقاس فقط بعدد العائدين أو بالمشروعات التي أُطلقت لإعادة الإعمار، وإنما بقدرة المجتمعات على استعادة الثقة، وعودة دورة الحياة الطبيعية، وإعادة بناء العلاقة بين المواطن والدولة. فالتاريخ يُظهر أن التعافي الحقيقي يبدأ عندما يشعر الناس بأن المستقبل أصبح أكثر استقرارًا من الماضي، وأن العودة لم تعُد مخاطرة، بل فرصة لبداية جديدة.

البيئة القانونية... عندما تصبح الثقة عاملًا في العودة

لم تكن الاعتبارات الاقتصادية وحدها هي التي دفعت آلاف السوريين إلى العودة، بل لعبت البيئة القانونية دورًا مهمًّا في هذا القرار. فقد رافقت المرحلةَ الانتقالية إجراءاتٌ هدفت إلى تسوية أوضاع شرائح من المواطنين، وتسهيل استخراج الوثائق الرسمية، ومعالجة بعض الملفات الإدارية والقانونية المرتبطة بالعودة، إلى جانب إصدار قرارات وإعلانات رسمية بشأن العفو أو تسوية أوضاع فئات محددة، وهو ما أسهم في تعزيز ثقة جزء من اللاجئين بإمكانية العودة دون مواجهة التعقيدات التي كانت قائمة خلال سنوات الحرب[34].

وفي الوقت نفسه، شدّدت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على أن العودة ينبغي أن تبقى طوعية وآمنة وكريمة، وأن ترتبط بتوافر الحماية القانونية والخدمات الأساسية، باعتبارها شروطًا رئيسية لضمان استقرار العائدين على المدى الطويل، وليس مجرد تسجيل أرقام مرتفعة للعودة[35].

رفع العقوبات... الاقتصاد يبدأ باستعادة أنفاسه

شكّل تخفيف العقوبات الاقتصادية المفروضة على سوريا، خلال عام 2025، نقطة تحوّل مهمّة في النظرة إلى مستقبل الاقتصاد السوري. فقد أعلن الاتحاد الأوروبي رفع عدد من العقوبات الاقتصادية المرتبطة بقطاعات الطاقة والنقل والخدمات المالية، كما أعلنت الولايات المتحدة اتخاذ خطوات لتخفيف القيود الاقتصادية المرتبطة بالمرحلة السابقة، بما يهدف إلى دعم التعافي الاقتصادي، وإعادة دمج سوريا تدريجيًّا في الاقتصاد الإقليمي[36].

ولا يعني ذلك أن الاقتصاد السوري تجاوز تحدياته، لكنه فتح الباب أمام استئناف بعض الأنشطة المصرفية والتجارية، وشجع شركات ومستثمرين على دراسة فرص العودة إلى السوق السوري، كما منح العائدين قدرًا أكبر من الثقة بإمكانية إيجاد فرص عمل واستثمارات جديدة.

ويُقدّر البنك الدولي كلفة إعادة إعمار سوريا بأكثر من 216 مليار دولار، وهو ما يجعل نجاح المرحلة المقبلة مرتبطًا بقدرة البلاد على جذب الاستثمارات، وإصلاح البيئة القانونية، وتحسين مناخ الأعمال، إلى جانب استمرار الانفتاح الاقتصادي الإقليمي[37].

الأردن... اقتصاد أكثر توازنًا

لم تكن آثار العودة مقتصرة على سوريا، بل انعكست أيضًا على الاقتصادات المجاورة. ففي الأردن، أسهمت عودة جزء من اللاجئين السوريين في تخفيف جانب من الضغوط على بعض الخدمات العامة، مثل التعليم والصحة والبنية التحتية، كما بدأت بعض برامج المساعدات الدولية بالانتقال تدريجيًّا من إدارة اللجوء إلى دعم مشاريع التعافي داخل سوريا[38].

وبالتزامن مع ذلك، سجّل الاقتصاد الأردني، خلال عام 2026، تحسنًا في عدد من المؤشرات الاقتصادية، مدفوعًا بانتعاش السياحة، وتحسّن النشاط الاستثماري، واستمرار الإصلاحات الاقتصادية، إضافة إلى تراجع جزء من الضغوط المرتبطة باستضافة اللاجئين. ومن المهم التأكيد على أن عودة السوريين شكّلت أحد العوامل المساعدة في هذا التحسّن، لكنها لم تكن العامل الوحيد، إذ أسهمت عوامل اقتصادية داخلية وإقليمية أخرى في تعزيز الأداء الاقتصادي للمملكة[39].

أما لبنان، فقد بدأت العودة التدريجية للاجئين تخفّف جزءًا من الأعباء المرتبطة بالخدمات العامة، في وقت تواصل فيه الحكومة والمنظمات الدولية العمل على إدارة مرحلة العودة بصورة منظمة، بما يحقق التوازن بين احتياجات المجتمعات المضيفة وحقوق العائدين.

الثقافة... عندما سبقت الدراما السياسة

إذا كانت السياسة قد احتاجت سنوات طويلة لإعادة بناء جسور التواصل، فإن الثقافة بدأت هذا المسار في وقت أبكر. فقد شهدت السنوات الأخيرة توسّعًا ملحوظًا في الإنتاجات الدرامية المشتركة بين سوريا ولبنان، وأصبحت مشاركة الممثّلين السوريين واللبنانيين في عمل واحد ظاهرة شبه اعتيادية، بعد أن كانت استثناءً في مراحل سابقة.

ولم يكن هذا التحوّل مجرد خيار إنتاجي، بل عكس واقعًا اجتماعيًّا جديدًا فرضته سنوات اللجوء والعيش المشترك. فالفن، والموسيقى، والمسرح، والمنصات الرقمية، أسهمت في خلق مساحة ثقافية مشتركة تجاوزت الحدود السياسية، ورسّخت حضور هوية شامية أكثر انفتاحًا وتفاعلًا.

وينطبق الأمر نفسه على المطبخ، وريادة الأعمال، والمحتوى الرقمي، وحتى اللهجات المحلية، التي أصبحت أكثر تقاربًا نتيجة سنوات التفاعل اليومي بين المجتمعات. كما ظهرت شركات إنتاج، ومبادرات ثقافية، ومشروعات إعلامية عابرة للحدود، أسهمت في بناء روابط اجتماعية يصعب قياسها بالأرقام، لكنها تُعدّ من أبرز نتائج العقد الماضي.

ملامح التحول الاجتماعي في مرحلة ما بعد العودة

لا تقتصر آثار العودة على الأرقام أو المؤشرات الاقتصادية، بل تمتدّ إلى إعادة تشكيل البنية الاجتماعية داخل سوريا وفي محيطها الإقليمي.

فسنوات اللجوء لم تكن مجرد مرحلة مؤقتة، بل تجربة عميقة أعادت صياغة أنماط التفكير، والعلاقات الاجتماعية، وتوقعات الأفراد تجاه الدولة والمجتمع.

وقد بدأت تظهر ملامح هذا التحول في المدن والبلدات التي استقبلت العائدين، حيث تتقاطع خبرات الداخل مع تجارب الخارج، ما يخلق بيئة اجتماعية أكثر تنوعًا، لكنها في الوقت نفسه تحتاج إلى وقت للتكيف وإعادة التوازن. فالعائدون لا يعودون فقط إلى أماكنهم، بل يعودون أيضًا بأفكار جديدة حول العمل، والتعليم، والتنظيم المجتمعي، وهو ما يفرض تحديات وفرصًا في آن واحد.

وفي المقابل، فإن المجتمعات التي استضافت اللاجئين، خلال السنوات الماضية، لم تخرج من التجربة كما دخلتها، إذ تأثرت بدورها بأنماط جديدة من التفاعل الاقتصادي والثقافي؛ ما يجعل العلاقة بين دول بلاد الشام اليوم قائمة على خبرة مشتركة، وليس فقط على الجغرافيا أو التاريخ.

الخلاصة

تكشف التحولات التي تشهدها بلاد الشام أن إعادة بناء المنطقة لا تبدأ من الخرسانة والجسور فقط، بل من الإنسان. فعودة السكان، وتحسّن البيئة القانونية، وتخفيف القيود الاقتصادية، واستعادة النشاط الثقافي، كلّها مؤشرات على أن المنطقة دخلت مرحلة جديدة تتجاوز منطق إدارة الأزمات إلى البحث عن الاستقرار طويل الأمد.

ورغم أن الطريق لايزال طويلًا أمام استكمال إعادة الإعمار، فإن المؤشرات الحالية تعكس بداية تشكُّل واقع إقليمي مختلف، تتداخل فيه المصالح الاقتصادية مع الروابط الاجتماعية والثقافية. ولم تعُد مدن بلاد الشام مجرد فضاءات جغرافية متجاورة، بل أصبحت مجتمعات أكثر ترابطًا بفعل سنوات اللجوء والعودة، وهو ما قد يشكّل أحد أهم التحولات التي ستحدّد مستقبل المنطقة خلال العقد المقبل.

وبذلك، فإن مستقبل بلاد الشام لن يتوقف على حجم الاستثمارات أو عدد المشروعات العمرانية فحسب، وإنّما على قدرتها على تحويل تجربة الحرب إلى فرصة لبناء مجتمعات أكثر تماسكًا، واقتصادات أكثر تكاملًا، وهوية إقليمية تستند إلى التعاون والانفتاح، بعد سنوات طويلة من الانقسام.

التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي
سيادة الذكاء الاصطناعي... هل تملك بلاد الشام بياناتها؟

مقدّمة

لم يعُد الذكاء الاصطناعي مجرد تقنية تُستخدَم لتسريع الأعمال أو تطوير الخدمات، بل أصبح أحد أهم محددات القوة والنفوذ في النظام الدولي. فمع انتقال الاقتصادات العالمية إلى عصر البيانات، لم تعُد الدول تتنافس على امتلاك الموارد الطبيعية أو الصناعات التقليدية فحسب، وإنّما على امتلاك البيانات، والقدرة الحاسوبية، والبنية التحتية الرقمية، والنماذج الذكية التي ستقود الاقتصاد والأمن وصنع القرار خلال العقود المقبلة.

وفي هذا السياق، برز مفهوم «سيادة الذكاء الاصطناعي» بوصفه أحد المفاهيم الاستراتيجية الحديثة، ويقصد به قدرة الدولة على إدارة بياناتها الوطنية، وتطوير تطبيقاتها ونماذجها الذكية، وتشغيل بنيتها الرقمية وفق تشريعاتها ومصالحها، بما يحافظ على استقلال القرار الرقمي ويحد من الاعتماد المفرط على المنصات والتقنيات الأجنبية.

وبالنسبة إلى دول بلاد الشام، فإن التحدي لا يقتصر على مواكبة الثورة الرقمية، بل يمتد إلى بناء منظومة متكاملة تضمن حماية البيانات الوطنية، وتطوير البنية التحتية الرقمية، وإعداد الأطر القانونية والمؤسسية اللازمة للاستفادة من الذكاء الاصطناعي؛ بوصفه محركًا للتنمية، وفي الوقت نفسه أداة لتعزيز الأمن والسيادة الرقمية.

البيانات... المورد الاستراتيجي الجديد

لم تعُد المنافسة الدولية في القرن الحادي والعشرين تقتصر على النفط، أو الممرات البحرية، أو الموارد الطبيعية، بل انتقلت إلى مورد جديد أصبح أساس الاقتصاد الرقمي وصناعة القرار، وهو البيانات. فكلّ تطبيق للذكاء الاصطناعي، وكلّ خدمة حكومية رقمية، وكلّ منصة مالية أو صحية، تعتمد في جوهرها على جمع البيانات وتحليلها وتخزينها. ومن هنا، ظهر مفهوم "سيادة الذكاء الاصطناعي"، الذي يشير إلى قدرة الدولة على إدارة بياناتها الوطنية، وتشغيل تطبيقاتها الرقمية، وتطوير نماذجها الذكية وفق تشريعاتها وأولوياتها، دون اعتماد كامل على بنى تحتية أو منصات أجنبية[40].

وتشير بيانات Stanford AI Index 2026 إلى أن الذكاء الاصطناعي لم يعُد مجرد قطاع تقني، بل أصبح عنصرًا رئيسيًّا في التنافس الاقتصادي والجيوسياسي، مع استمرار ارتفاع الاستثمارات الحكومية والخاصة، وتوسع الدول في تبنّي استراتيجيات وطنية للذكاء الاصطناعي وحوكمة البيانات[41]. كما تتوقع PwC أن يضيف الذكاء الاصطناعي نحو 15.7 تريليون دولار إلى الاقتصاد العالمي بحلول عام 2030، وهو ما يعادل اقتصادًا جديدًا بحجم الصين والهند معًا تقريبًا[42].

وفي المقابل، تشير تقديرات IDC إلى أن حجم البيانات العالمية سيتجاوز 390 زيتابايت بحلول عام 2028، مقارنة بنحو 149 زيتابايت في عام 2024؛ ما يعكس تسارعًا غير مسبوق في إنتاج البيانات وتداولها[43]. ومع هذا النمو، لم تعُد الدول تتنافس على امتلاك البيانات فحسب، بل على امتلاك البنية التحتية التي تُخزن وتعالج من خلالها، مثل مراكز البيانات، والحوسبة السحابية، والقدرات الحاسوبية المتقدّمة.

أين تقف بلاد الشام؟

رغم إدراك دول المنطقة أهمية التحول الرقمي، فإن واقع السيادة الرقمية في بلاد الشام لايزال متفاوتًا.

ويُعدّ الأردن الأكثر تقدّمًا على المستويين التشريعي والمؤسّسي، إذ أطلق الاستراتيجية الأردنية للذكاء الاصطناعي (2023–2027)، التي تضم 68 مشروعًا في قطاعات الصحة، والتعليم، والطاقة، والخدمات الحكومية، كما أقرّ قانون حماية البيانات الشخصية لتعزيز حوكمة البيانات وتنظيم معالجتها[44].

أما لبنان، فيمتلك كفاءات تقنية وشركات ناشئة واعدة، إلا أن الأزمة الاقتصادية، وضعف الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، يحدّان من قدرته على بناء منظومة متكاملة للذكاء الاصطناعي ومراكز البيانات.

وفي سوريا، تتركز الأولوية حاليًّا على إعادة تأهيل البنية التحتية للاتصالات والخدمات الرقمية ضمن مسار التعافي، بينما تواجه فلسطين تحديات إضافية تتعلق بقيود البنية التحتية والاتصال، وهو ما ينعكس على سرعة تطوير الاقتصاد الرقمي.

ورغم هذا التباين، فإن دول بلاد الشام تشترك في تحدٍّ واحد يتمثّل في الاعتماد الكبير على الخدمات السحابية العالمية، مثل Amazong Microsoft Azure (Web Services (AWS، Google Cloudg، لاستضافة جزء من التطبيقات والبيانات، وهو ما يثير تساؤلات متزايدة حول مدى امتلاك المنطقة لسيادة رقمية حقيقية في عصر الذكاء الاصطناعي[45].

لماذا أصبحت سيادة البيانات قضية أمن قومي؟

لم تعُد البيانات مجرد مورد اقتصادي، بل أصبحت جزءًا من الأمن الوطني. فالقطاعات الحيوية، مثل الصحة، والطاقة، والمصارف، والتعليم، والنقل، تعتمد اليوم على أنظمة رقمية متصلة، وأي خلل في إدارتها أو حمايتها قد ينعكس مباشرة على استقرار الدولة وقدرتها على تقديم الخدمات.

ولهذا، تتّجه الدول المتقدّمة إلى الاستثمار في مراكز البيانات الوطنية، ووضع تشريعات لحماية البيانات، وتطوير نماذج ذكاء اصطناعي محلية؛ بهدف تقليل الاعتماد على الخارج، وتعزيز استقلالها الرقمي. وبالنسبة لبلاد الشام، فإن السؤال لم يعُد: هل نستخدم الذكاء الاصطناعي؟، بل أصبح: هل نمتلك المقومات التي تضمن أن يبقى هذا الذكاء خادمًا للمصلحة الوطنية، لا معتمدًا بالكامل على الخارج؟

أين تقف بلاد الشام؟

ورغم أن دول بلاد الشام لا تُعدّ اليوم من الدول الرائدة في تطوير نماذج الذكاء الاصطناعي، فإنها تمتلك مقومات يمكن البناء عليها إذا أُحسن استثمارها. فبحسب البنك الدولي، تجاوزت نسبة استخدام الإنترنت في الأردن 89% من السكان، وفي لبنان نحو 85%، بينما تشهد فلسطين نموًّا متسارعًا في الخدمات الرقمية، رغم التحديات القائمة. كما يضم الأردن أكثر من 350 شركة تعمل في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويسهم القطاع بنحو 3.8% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين يُعدّ قطاع التكنولوجيا من أسرع القطاعات نموًّا في لبنان من حيث عدد الشركات الناشئة قبل الأزمة الاقتصادية[46].

وفي المقابل، لاتزال المنطقة تواجه فجوة واضحة في البنية التحتية الرقمية؛ إذ لا تضم دول بلاد الشام سوى عدد محدود من مراكز البيانات التجارية الكبرى مقارنة بدول الخليج، كما تعتمد المؤسسات الحكومية والخاصة بصورة واسعة على خدمات الحوسبة السحابية الأجنبية لاستضافة البيانات وتشغيل التطبيقات؛ الأمر الذي يطرح تساؤلات جوهرية حول مستوى السيادة الرقمية، وقدرة الحكومات على إدارة بياناتها الحساسة داخل حدودها الوطنية[47].

من يملك بيانات بلاد الشام؟

لم يَعُد السؤال اليوم: هل تستخدم الحكومات الذكاء الاصطناعي؟، بل أصبح: من يملك البيانات التي يتغذى عليها الذكاء الاصطناعي؟ فالنماذج الذكية لا تُبنى على الخوارزميات وحدها، وإنما على كميات هائلة من البيانات الحكومية، والاقتصادية، والصحية، والتعليمية، والجغرافية. وكلما كانت هذه البيانات أكثر دقة وتنظيمًا، ازدادت قدرة الدولة على تطوير حلول ذكاء اصطناعي تخدم مصالحها الوطنية.

وتشير تقديرات International Data Corporation (IDC) إلى أن حجم البيانات العالمية سيتجاوز 390 زيتابايت بحلول عام 2028، مقارنة بنحو 149 زيتابايت في عام 2024، وهو ما يعكس أن التحدي الحقيقي لم يعُد إنتاج البيانات، بل السيطرة عليها، وإدارتها، واستثمارها[48].

لكن السؤال الأكثر أهمية بالنسبة لبلاد الشام هو: أين تُحفَظ هذه البيانات؟

في معظم دول المنطقة، تعتمد المؤسسات الحكومية، والجامعات، والبنوك، والشركات الخاصة، بدرجات متفاوتة، على خدمات الحوسبة السحابية العالمية مثل Microsoft Azure gAmazon Web Services (AWS) و Google Cloud و Oracle Cloud لاستضافة البيانات وتشغيل التطبيقات الرقمية. ورغم أن هذه المنصات توفر مستويات عالية من الكفاءة والأمان، فإن الاعتماد الكامل عليها يثير نقاشًا متزايدًا حول مفهوم سيادة البيانات؛ أي قدرة الدولة على الاحتفاظ ببياناتها الحساسة داخل نطاقها القانوني، وضمان خضوعها لتشريعاتها الوطنية، وليس فقط للقوانين المنظِّمة لمقارّ الشركات المالكة للخدمات السحابية[49].

ولهذا السبب، اتّجهت دول عديدة خلال السنوات الأخيرة إلى تبنّي سياسات Data Residency أو إقامة البيانات، التي تشترط تخزين بعض البيانات الحكومية أو الصحية أو المالية داخل حدود الدولة؛ لما لذلك من أهمية في حماية الخصوصية، واستمرارية الخدمات، وتعزيز الأمن الوطني. وأصبحت هذه السياسات جزءًا من استراتيجيات الأمن الرقمي في عدد متزايد من الدول، بالتوازي مع التوسع في إنشاء مراكز بيانات وطنية[50].

القدرة الحاسوبية... الحلقة المفقودة

إذا كانت البيانات هي الوقود، فإن القدرة الحاسوبية (Compute Power) هي المحرّك الذي يشغل الذكاء الاصطناعي. فتدريب النماذج الحديثة يتطلب آلاف المعالجات المتخصّصة، وبنية تحتية متقدّمة من الخوادم ومراكز البيانات، إضافةً إلى إمدادات مستقرة من الطاقة، وشبكات اتصال عالية الكفاءة.

ولهذا، لم يَعُد امتلاك البيانات وحده كافيًا؛ فالدول التي لا تمتلك قدرة حاسوبية كافية ستظل معتمدة على مراكز بيانات خارجية لتدريب نماذجها وتشغيل تطبيقاتها. وتشير تقارير الصناعة إلى أن سوق

مراكز البيانات العالمية يشهد توسعًا غير مسبوق، مدفوعًا بالطلب المتزايد على تطبيقات الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية، في وقت تتنافس فيه الحكومات على استقطاب الاستثمارات في هذا القطاع؛ بوصفه أحد أعمدة الاقتصاد الرقمي[51].

هل تمتلك بلاد الشام بنية رقمية مستقلة؟

لا يتعلق الأمر بامتلاك تطبيقات تعتمد على الذكاء الاصطناعي، بل بامتلاك البيئة التي تسمح ببنائها وتشغيلها محليًّا، إذ لاتزال معظم دول بلاد الشام تعتمد بدرجات متفاوتة على بنى تحتية رقمية خارجية، سواء في استضافة البيانات، أو في خدمات الحوسبة السحابية، أو في أدوات الذكاء الاصطناعي نفسها.

وهذا الواقع لا يمثّل مشكلة في الظروف الطبيعية، لكنّه يطرح تحديات استراتيجية في حال حدوث أزمات سياسية، أو اضطرابات في سلاسل الإمداد الرقمية، أو تغيّرات في سياسات الشركات العالمية المزودة للخدمات. فكلّما زاد اعتماد الدول على بنية تحتية لا تملكها، ازدادت الحاجة إلى سياسات وطنية توازن بين الاستفادة من التكنولوجيا العالمية، وبناء قدرات رقمية محلية أكثر استقلالًا.

ومن هنا، فإن مستقبل الذكاء الاصطناعي في بلاد الشام لن يتحدّد بعدد التطبيقات التي تستخدمها الحكومات أو الشركات، بل بقدرتها على بناء منظومة متكاملة تشمل البيانات، ومراكز البيانات، والقدرة الحاسوبية، والأطر القانونية، والكفاءات البشرية. فهذه العناصر مجتمعة هي التي تشكّل الأساس الحقيقي لسيادة الذكاء الاصطناعي، وتحدّد ما إذا كانت المنطقة ستكون منتجة للتكنولوجيا، أم مجرد مستخدم لها.

ماذا يمكن أن تتعلم بلاد الشام؟ من استهلاك الذكاء الاصطناعي إلى صناعته

إذا كان العقد الماضي قد شهد سباقًا عالميًّا نحو تبنّي تطبيقات الذكاء الاصطناعي، فإن السنوات المقبلة ستشهد منافسة من نوع مختلف؛ منافسة على امتلاك البنية التحتية التي تجعل الدول قادرة على تطوير نماذجها الخاصة، وإدارة بياناتها، وصناعة حلولها الرقمية. وفي هذا السباق، لا تُقاس قوة الدول بعدد مستخدمي تطبيقات الذكاء الاصطناعي، بل بقدرتها على إنتاج التكنولوجيا، وتخزين البيانات، وتشغيل النماذج داخل حدودها.

وتقدِّم التجربة الخليجية نموذجًا مهمًّا في هذا المجال. فالإمارات لم تبدأ مشروعها الوطني من تطوير تطبيقات للمستخدمين، بل من الاستثمار في مراكز البيانات، وبناء قدرات حاسوبية متقدّمة، وتأسيس منظومة بحثية متخصّصة، كان من أبرزها إنشاء جامعة محمد بن زايد للذكاء الاصطناعي، وتطوير نموذج Falcon اللغوي الذي حظي بتقدير عالمي بين النماذج المفتوحة المصدر، إلى جانب الدور الذي تؤدّيه شركة «جي42» في تطوير البنية التحتية السحابية والحوسبة المتقدمة[52].

أما السعودية، فقد ربطت الذكاء الاصطناعي بمستهدفات رؤية 2030، وأطلقت استثمارات واسعة

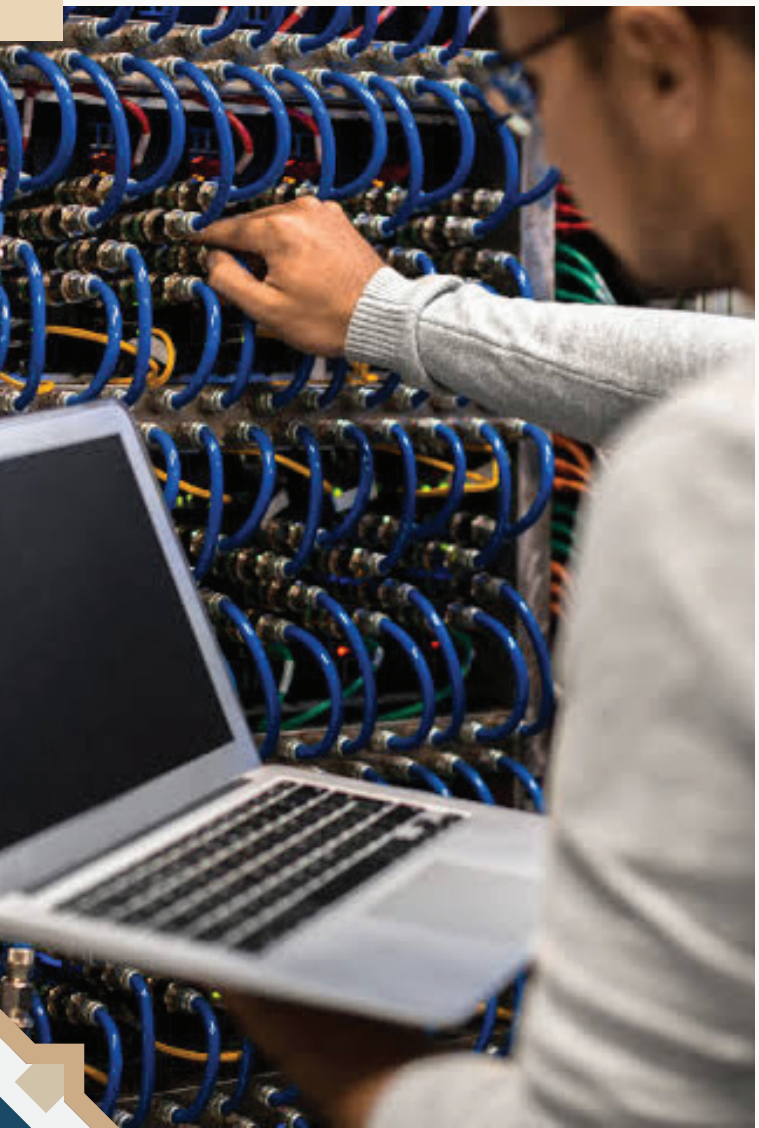

في مراكز البيانات، والحوسبة السحابية، والنماذج اللغوية العربية، ومن أبرزها نموذج ALLaM، إضافة إلى إطلاق شركة HUMAIN لتطوير منظومة وطنية متكاملة في مجال الذكاء الاصطناعي، بما يعكس انتقال الاهتمام من استخدام التكنولوجيا إلى إنتاجها وتوطينها[53].

ولا يعني ذلك أن على دول بلاد الشام نسخ هذه التجارب، فالإمكانات الاقتصادية تختلف، لكن الدرس الأهم يتمثّل في أن الاستثمار بدأ من البنية التحتية والبحث العلمي، وليس من التطبيقات التجارية. فقبل الحديث عن روبوتات المحادثة، استثمرت هذه الدول في مراكز البيانات، والقدرة الحاسوبية، والتعليم، واستقطاب الكفاءات، وهي العناصر التي تشكّل الأساس الحقيقي لأي منظومة ذكاء اصطناعي.

هل تحتاج بلاد الشام إلى مشروع إقليمي مشترك؟

قد لا تمتلك كلّ دولة في بلاد الشام الموارد اللازمة لبناء منظومة متكاملة بمفردها، إلا أن التعاون الإقليمي قد يوفر نموذجًا أكثر واقعية وكفاءة. فالأردن يمتلك خبرات متقدّمة في التحول الرقمي، ولبنان يضم قاعدة واسعة من الكفاءات البرمجية، وفلسطين حققت نجاحات لافتة للنظر في ريادة الأعمال الرقمية، فيما تمتلك سوريا قاعدة أكاديمية وبشرية يمكن أن تسهم في مرحلة التعافي.

ومن هنا، يمكن التفكير في مبادرة إقليمية لتطوير بنية رقمية مشتركة، تقوم على تبادل الخبرات، وربط مراكز البحث، وإنشاء مستودعات بيانات مفتوحة للبحث العلمي، وتطوير أدوات ذكاء اصطناعي تخدم التحديات المشتركة في مجالات المياه، والزراعة، والتعليم، والصحة، وإدارة الكوارث. وقد لا يكون الهدف إنشاء نموذج واحد، بل بناء منظومة تعاون تتيح لبلاد الشام أن تكون منتجًا للحلول الرقمية، لا مجرد مستورد لها.

من يملك اللهجة الشامية؟

قد تبدو اللغة قضية ثقافية، لكنها في عصر الذكاء الاصطناعي أصبحت قضية سيادية أيضًا. فالنماذج اللغوية الكبرى لا تفهم المجتمعات من خلال القواميس، بل من خلال ملايين النصوص التي تتدرب عليها. وإذا كانت البيانات العربية لاتزال تمثّل نسبة محدودة من المحتوى الرقمي العالمي، فإن المحتوى الخاص باللهجات المحلية، ومنها اللهجات الشامية، أكثر محدودية.

ويطرح ذلك سؤالًا استراتيجيًّا: من سيعلِّم النماذج اللغوية كيف يُفهم المجتمع الشامي؟

إذا لـم تُنتِـج جامعـات المنطقـة, ومراكـز أبحاثهـا, ومؤسّسـاتها الإعلاميـة, محتـوى رقميًّـا عالـي الجـودة يعكـس اللغـة والثقافـة المحليـة, فـإن النمـاذج المسـتقبلية سـتتعلّم اللهجـة الشـامية مـن مصـادر متفرقـة, قـد تكـون غيـر دقيقـة أو غيـر ممثِّلـة للتنـوع الاجتماعـي والثقافـي فـي المنطقـة. وهـذا لا يؤثـر فـي جـودة الترجمـة أو المسـاعدات الرقميـة فحسـب, بـل يمتـد إلـى تطبيقـات التعليـم, والقضـاء, والصحـة, والخدمـات الحكوميـة, التـي تعتمـد علـى فهـم السـياقَين اللغـوي والثقافـي للمسـتخدم.

ولهـذا, فـإن رقمنـه الأرشـيف الوطنـي, والمحتـوى الأكاديمـي, والإنتـاج الإعلامـي, واللهجـات المحليـة, لـم تعُـد مجـرد مشـاريع ثقافيـة, بـل أصبحـت جـزءًا مـن الأمـن اللغـوي والرقمـي للـدول, واسـتثمارًا مباشـرًا فـي مسـتقبل الـذكاء الاصطناعـي.

الخلاصة

لـم تعُـد سـيادة الـذكاء الاصطناعـي تُقـاس بعـدد التطبيقـات التـي تسـتخدمها الحكومـات أو الشـركات, بـل بقدرتهـا علـى إنتـاج المعرفـة, وإدارة البيانـات, وتطويـر النمـاذج التـي تعكـس احتياجاتهـا ولغتهـا وثقافتهـا. وبالنسـبة إلـى بلاد الشـام, فـإن الطريـق نحـو هـذه السـيادة لا يبـدأ بشـراء أحـدث التقنيـات, بـل ببنـاء منظومـة متكاملـة تسـتثمر فـي الإنسـان, والبحـث العلمـي, والبيانـات, والبنيـة التحتيـة الرقميـة.

ففـي المسـتقبل, لـن تكـون الثـروة الحقيقيـة هـي النفـط أو المعـادن, بـل القـدرة علـى إنتـاج المعرفـة مـن البيانـات. ومـن يمتلـك بياناتـه, ويطـور نماذجـه, ويحافـظ علـى لغتـه وثقافتـه فـي الفضـاء الرقمـي, سـيكون الأقـدر علـى حمايـة سـيادته, وتعزيـز تنافسـيته, والمشـاركة فـي رسـم مسـتقبل الـذكاء الاصطناعـي, بـدلًا مـن الاكتفـاء بـدور المسـتهلك للتقنيـات التـي يطوّرهـا الآخـرون.

قائمة المراجع

1. https://www.reuters.com/world/middle-east/syrias-sharaa-appoints-lawmakers-paving-way-new-parliament-convene-2026-07-01/?utm_source=chatgpt.com
2. اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب، المؤتمر الصحفي لإعلان أعضاء الثلث المكمل، 1 يوليو 2026
3. https://sana.sy/en/politics/2326588/?utm_source=chatgpt.com
4. https://hawarnews.com/en/womens-representation-in-syrian-parliament-stands-at-10?utm_source=chatgpt.com
5. Reuters. Syria's Sharaa appoints lawmakers, paving way for new parliament to convene. July 1, 2026
6. Associated Press (AP). Syria›s first post-Assad parliament takes shape. July 2026
7. Financial Times. Syria's President Ahmed al-Sharaa appoints new parliament. July 2026
8. اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب، البيانات الرسمية الخاصة بتشكيل مجلس الشعب وآلية اختيار الأعضاء، دمشق، 2026
9. United Nations Development Programme. Governance and Recovery in Syria. New York
10. World Bank. The Toll of War: The Economic and Social Consequences of the Conflict in Syria. Washington
11. Financial Times. Syria's President Ahmed al-Sharaa appoints new parliament. 1 July 2026
12. United Nations Development Programme (UNDP). Governance and Recovery in Syria
13. Associated Press. Syria's first post-Assad Parliament takes shape. 1 July 2026
14. International Energy Agency (IEA), Gas Market Report, 2023
15. BP, Statistical Review of World Energy, 2022.
16. U.S. Geological Survey (USGS), Assessment of Undiscovered Oil and Gas Resources of the Levant Basin Province, 2010.
17. International Gas Union (IGU), World LNG Report, 2023
18. International Energy Agency, World Energy Investment 2025, Paris: IEA, 2025
19. Ministry of Energy and Mineral Resources، الاستراتيجية الوطنية لقطاع الطاقة 2020–2030، وبيانات مشروع ميناء الغاز الطبيعي المسال في العقبة ومشروعات الربط الكهربائي الإقليمي
20. International Renewable Energy Agency, Renewable Energy Market Analysis: Middle East, Abu Dhabi, 2024
21. United Nations Development Programme, Governance and Recovery in Syria
22. United Nations، اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل (2022)
23. International Energy Agency (IEA), World Energy Investment 2025, 2025
24. International Energy Agency (IEA), Electricity 2025، World Energy Investment 2025g
25. World Economic Forum, Infrastructure investment and economic growth؛ International Renewableg Energy Agency, World Energy Transitions Outlook 2024
26. United Nations High Commissioner for Refugees, Comprehensive Overview of Refugee Returnees Dashboard، يونيو 2026
27. United Nations High Commissioner for Refugees, Year-End Analysis on Returns to Syria from Jordan, 2026
28. United Nations High Commissioner for Refugees, Jordan Operational Update 2026

29. United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), Global Trends: Forced Displacement
30. International Labour Organization, Employment and Decent Work in Crisis and Recovery Contexts
31. World Bank, The Toll of War: The Economic and Social Consequences of the Conflict in Syria
32. UNICEF, Humanitarian Action for Children: Syria
33. UN-Habitat, Syria Housing and Urban Recovery
34. https://migrationpolicycentre.eu/why-syrian-refugee-return-is-driven-by-push-not-pull/?utm_source=chatgpt.com
35. UNHCR, Operational Framework for Voluntary Return وتقارير العودة إلى سوريا لعام 2026.
36. https://commonslibrary.parliament.uk/research-briefings/cbp-10428/?utm_source=chatgpt.com
37. تقديرات البنك الدولي لإعادة إعمار سوريا، كما وردت في تقارير 2025. https://commonslibrary.parliament.uk/research-briefings/cbp-10428/?utm_source=chatgpt.com
38. UNHCR, Year-End Analysis on Returns to Syria from Jordan، وبيانات العودة الطوعية من الأردن.
39. https://migrationpolicycentre.eu/why-syrian-refugee-return-is-driven-by-push-not-pull/?utm_source=chatgpt.com
40. Stanford University, AI Index Report 2026, Policy and Governance
41. Stanford University, AI Index Report 2026, Policy and Governance
42. PwC, Sizing the Prize: What's the Real Value of AI for Your Business and How Can You Capitalise?
43. International Data Corporation (IDC), Global Datasphere Forecast, 2024–2028
44. وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة الأردنية، الاستراتيجية الأردنية للذكاء الاصطناعي 2023–2027، وقانون حماية البيانات الشخصية
45. Gartner، وIDC (International Data Corporation)، وتقارير سوق الحوسبة السحابية العالمية، 2025–2026
46. البنك الدولي، ووزارة الاقتصاد الرقمي والريادة الأردنية، وتقارير قطاع الاتصالات الأردني (2025–2026)
47. IDC، Cloudsceneg، وتقارير سوق مراكز البيانات في الشرق الأوسط (2025).
48. International Data Corporation (IDC), Global DataSphere Forecast 2024–2028
49. Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), Data Governance and Cross-Border Data Flows؛ وتقارير Gartner حول الحوسبة السحابية وسيادة البيانات.
50. World Economic Forum, Data Free Flow with Trust؛ والاتحاد الأوروبي، Data Governance Act
51. Synergy Research Group، و International Data Corporation (IDC), Global Data Center Market Reports, 2025–2026
52. Mohamed bin Zayed University of Artificial Intelligence، وتقارير نموذج Falcon الصادرة عن Technology Innovation Institute، إضافة إلى مبادرات G42 في البنية التحتية للذكاء الاصطناعي.
53. Saudi Data and AI Authority، وتقارير ALLaM،

انضم إلينا
JOIN US

By TRENDS GROUP
مجموعة ترينـدز